

عمدة القاري

فضل الصلاة لوقتها السادس زيد بن أرقم بفتح الهمزة والكاف وسكون الراء الأنصاري الخزرجي مات سنة ثمان وستين .

(ذكر لطائف إسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع وبصيغة الإخبار كذلك في موضع وفيه العنونة في ثلاثة مواضع وفيه القول في ثلاثة مواضع وفيه أن شيخه رازى والبقية كوفيون وفيه أحد الرواية مفسر بنسبيته إلى أبيه والآخر مذكور بلا نسبة والآخر مذكور بالكتابة .

(ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري أيضا في التفسير عن مسدد عن يحيى بن سعيد وأخرجه مسلم في الصلاة عن يحيى بن يحيى وعن أبي بكر بن أبي شيبة وعن إسحاق بن إبراهيم وأخرجه أبو داود فيه عن محمد بن عيسى وأخرجه الترمذى فيه عن أحمد بن منيع وفي التفسير أيضا كذلك وأخرجه النسائي في الصلاة عن إسماعيل بن مسعود وفي التفسير عن سويد بن نصر .

(ذكر معناه) قوله عن أبي عمرو الشيباني ليس له في الصحيحين عن زيد بن أرقم غير هذا الحديث قوله إن كنا لنتكلم كلمة إن مخففة من الثقيلة واللام في لنتكلم للتأكد قوله يكلم أحدينا جملة استئنافية كأنها جواب عن قول القائل كيف كنتم تتكلمون فقال يكلم أحدينا صاحبه بحاجته وفي لفظ ويسلم بعضا على بعض وعند مسلم ونهينا عن الكلام ولفظ الترمذى كنا نتكلم خلف رسول الله في الصلاة يكلم الرجل منا صاحبه إلى جنبه حتى نزلت وقاموا الله تعالى فلما فرقوا بالسكوت ونهينا عن الكلام قوله حافظوا أي واطبوا وداوموا قوله الوسطى أي الفضلى من قولهم الأفضل الأوسط ولذلك أفردت وعطفت على المصلوات لانفرادها بالفضل فالصفة بالوسطى أي الفضلى واردة للإشارة بعلية الحكم قوله فلما فرقوا بالسكوت لأن حمله على الحال من الضمير الذي في قوموا واشتقاقه من القنوت وهو يرد لمعان كثيرة بمعنى الطاعة والخشوع والصلاحة والدعاء والعبادة والقيام وطول القيام وقال ابن بطال القنوت في هذه الآية بمعنى الطاعة والخشوع الله تعالى ولفظ الراوى يشعر بأن المراد به السكوت لأن حمله على ما يشعر به كلام الراوى أولى وأرجح لأن المشاهدين للوحى والتنزيل يعلمون سبب النزول وقول الصحابي في الآية نزلت في كذا يتنزل منزلة المسند وقال عكرمة كانوا يتتكلمون فنهوا عنها قوله فلما فرقوا على صيغة المجهول والفاء فيه تشعر بتعليق ما سبق وأيضا كلمة حتى التي في قوله حتى نزلت تشعر بذلك لأنها للغاية .

(ذكر ما يستفاد منه) وهو على وجوه فيه الدلالة على أن الكلام في الصلاة كان مباحا في

أول الإسلام ثم نسخ لأن المصلحي مناد لربه ۝ فالواجب عليه أن لا يقطع مناجاته بكلام مخلوق وأن يقبل على ربه ويلتزم الخشوع ويعرض عما سوى ذلك وقد ذكرنا عن قريب أنه متى حرم والحرمة بقوله وقوموا ۝ فانتين أي ساكنين على ما ذكرنا وأراد بقوله فأمرنا بالسكت أي عن جميع أنواع كلام الآدميين وأجمع العلماء على أن الكلام في الصلاة عامداً عالماً بتحريمه لغير مصلحتها أو لغير إنقاد هالك أو شبيهه مبطل للصلاحة وأما الكلام لمصلحتها فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد تبطل الصلاة وجوزه الأوزاعي وبعض أصحاب مالك وطائفة قليلة واعتبرت الشافعية ظهور حرفين وإن لم يكونا مفهمين وأما الناسى فلا تبطل صلاته بالكلام القليل عند الشافعي وبه قال مالك وأحمد والجمهور وعند أصحابنا تبطل وقال النووي دليلنا حديث ذي اليدين فإن كثرة كلام الناسى فيه وجهان مشهوران لأصحابنا أصحهما تبطل صلاته لأنه نادر وأما كلام الجاهل إذا كان قريباً عهداً بالإسلام فهو كلام الناسى فلا تبطل صلاته بقليله وأجاب بعض أصحابنا أن حديث قصة ذي اليدين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم لأن ذا اليدين قتل يوم بدر كذا روي عن الزهرى وإن قصته في الصلاة كانت قبل بدر ولا يمنع من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متاخر للإسلام عن بدر لأن الصحابي قد يروي ما لا يحضره بأن يسمعه من النبي أو من صحابي آخر (إن قلت) قال البيهقي في باب ما يستدل به على أنه لا يجوز أن يكون حديث ابن مسعود في تحريم الكلام ناسخاً لحديث أبي هريرة وغيره وذلك لتقديم حديث عبد الله وتأخر حديث أبي هريرة (قلت) ذكر أبو عمر في التمهيد أن الصحيح في حديث ابن مسعود أنه لم يكن إلا بالمدينة وبها نهى عن الكلام في الصلاة وقد روى حديثه بما يوافق حديث زيد بن أرقم وصحبة زيد لرسول الله ۝ كانت بالمدينة وسورة البقرة مدنية (إن قلت) في حديث ابن عباس